World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 21 يناير/كانون الثاني 2025
وروما، 18 – 20 فبراير/شباط 2025

التوزيع: عام
التاريخ: 13 يناير/كانون الثاني 2025
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2025/7-A/1
وظائف الرقابة
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن تقييم السياسة البيئية للبرنامج

موجز تنفيذي

قدّم تقييم السياسة البيئية **للبرنامج** لعام 2017 تقييما لجودة السياسة ونتائجها والنُهج ذات الصلة بالاستدامة البيئية والاجتماعية في المنظمة، إلى جانب العوامل التي مكّنت تحقيق تلك النتائج أو تلك التي شكلت حائلا دون ذلك. ويهدف التقييم إلى دعم المساءلة والتعلم وتوجيه قرارات **البرنامج** المتعلقة باتجاه السياسة في المستقبل.

وتوفر هذه السياسة أساسا متينا لجهود **البرنامج** الرامية إلى تحسين الاستدامة البيئية. ومع ذلك، لم تحظ رؤية السياسة وأهدافها الأوسع نطاقا بالاهتمام الكافي بسبب التركيز على أدوات معينة، بما في ذلك الضمانات ونظام الإدارة البيئية الذي اعتُمد في إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج** لعام 2021. وقد أدى ذلك إلى انحراف مسار التركيز والجهود نحو تلك الأدوات وبعيدا عن المجالات الرئيسية للأثر البيئي، مثل سلاسل الإمداد.

وتركز السياسة على الاستدامة البيئية بدلا من أن تغطي الاستدامة البيئية والاجتماعية معا. ويحدد إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية معايير بيئية واجتماعية، غير أن تلك المعايير لم تظهر بشكل فعال في تنفيذ السياسة. ولا يزال الالتزام بالاستدامة البيئية والاجتماعية إلى حد كبير التزاما على المستوى المفاهيمي وليس على مستوى البرامج، حيث تم تفويت الفرص لتعظيم الفوائد البيئية وتجنب أو تخفيف المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

*وفقا لسياسة التقييم في **البرنامج** (2022) (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخيا لاحترام سلامة واستقلال استنتاجات التقييم، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فبعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده **البرنامج** من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويرجى تقديم أي طلبات للتوضيح إلى مديرة التقييم.*

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A.-C. Luzot
مديرة التقييم
بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

السيدة C. Perch
موظفة التقييم
بريد إلكتروني: catrina.perch@wfp.org

وفي حين أن هذه السياسة لا تتضمن تفاصيل بشأن الموارد المؤسسية أو البشرية أو المالية اللازمة لتنفيذها، فإن إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية يحدد الأدوات والعمليات والموارد والملكية المؤسسية اللازمة لتفعيل السياسة. ومع ذلك، فإن هناك فجوات كبيرة، لا سيما في ما يتعلق بمصادر التمويل، وكيفية عمل السياسة جنبا إلى جنب مع الوظائف والأدوات القائمة (خصوصا تلك المتعلقة بالمعايير الاجتماعية)، والآليات اللازمة لضمان المساءلة بشأن الضمانات. وربما أدى غياب قائد أو نصير رفيع المستوى للسياسة البيئية وانقسام ملكيتها على مستوى الشُعب ومساواة السياسة بالأدوات إلى تقويض جهود **البرنامج** الرامية إلى تحقيق الرؤية التي نصت عليها السياسة وتحقيق أهدافها وترسيخ مبادئها.

وعلى الرغم من أن **البرنامج** قد أنشأ هياكل في المقر والمكاتب الإقليمية لتنفيذ الضمانات ونظام الإدارة البيئية، فقد اعتمد التنفيذ إلى حد كبير على الخبراء الاستشاريين بدلا من الموظفين. وعلى المستوى القطري، يوجد نظام لتعيين منسقين، غير أن بعض المنسقين يفتقرون إلى الخبرة في نُهج الاستدامة البيئية، مما يؤدي إلى عرقلة تنفيذ السياسة.

وقد أُحرز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة للسياسة البيئية، غير أن التقييم كشف عن تحديات تعترض تحقيق النتائج، مثل التطبيق غير المتسق للضمانات ومحدودية نطاق نظام الإدارة البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرصد الحالي للسياسة غير كاف لتمكين إجراء تقييم كامل للتقدم الذي أحرزه **البرنامج** نحو تحقيق أهداف السياسة.

وتتواءم الضمانات مع المعايير الدولية ومتطلبات الجهات المانحة. ومع ذلك، فإنه من السابق لأوانه تقييم نتائج الضمانات أو تأثيرها على الاستدامة البيئية والاجتماعية لتدخلات **البرنامج**. واتسم بدء تشغيل عملية الضمانات بأنه غير منهجي وغير متسق. وتم تحويل الاهتمام نحو تنفيذ الضمانات الخاصة بالعمل الذي يركز على التنمية، في حين لم يُبذل سوى القليل من الجهد لإدماج، أو حتى استكشاف، إمكانية تطبيق الضمانات في حالات الطوارئ.

ويتسم النهج الذي يتبعه **البرنامج** إزاء نظام الإدارة البيئية الخاص به بالتنظيم الجيد وبالمواءمة بشكل عام مع أفضل الممارسات العالمية وهو يحقق نتائج إيجابية مبكرة في الإدارة السليمة بيئيا لمرافق **البرنامج** في مجالات من قبيل كفاءة الطاقة وإعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها. ومع ذلك، فإن هذا يشكل جزءا صغيرا من الأثر البيئي للمنظمة كما لا تمتثل جميع المرافق حاليا لنظام الإدارة البيئية. وتوجد فرص لاستغلال تأثير **البرنامج** على نُهج الشركاء والحكومات إزاء نظم الإدارة البيئية، مما قد يقلل بشكل كبير من الأثر البيئي غير المباشر **للبرنامج**.

ولا توفر النتائج المبلغ عنها من خلال عمليات الرصد مقاييس دقيقة للتقدم المحرز نحو تنفيذ السياسة، ولا يمكن استخدامها لدعم عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسة. ومع ذلك، توفر الآليات الأخرى – مثل مبادرة الأمم المتحدة "خضرنة المنظمة الزرقاء" وخطة العمل البيئية المقبلة **للبرنامج** لعام 2030 – أساسا سليما لبناء الرصد في المستقبل.

وتمخض التقييم عن أربع توصيات تشير إلى ضرورة أن يقوم **البرنامج** بإنشاء نهج وهيكل حوكمة أقوى لضمان معالجة المسائل المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية بشكل منهجي على نطاق المنظمة؛ وضمان تطبيق الضمانات عبر جميع أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وتحسين مدى معالجة نظام الإدارة البيئية للاستدامة البيئية والاجتماعية وتوسيع نطاق تطبيق هذه النظم؛ وتعزيز رصد الاستدامة البيئية والاجتماعية على نطاق **البرنامج**.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم السياسة البيئية **للبرنامج** (WFP/EB.1/2025/7-A/1) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.1/2025/7-A/1/Add.1) ويشجع على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

1- قدّم تقييم السياسة البيئية **للبرنامج**، التي تمت الموافقة عليها في عام 2017، تقييما لجودة السياسة والنتائج التي تم تحقيقها والأسباب وراء تحقيق، أو عدم تحقيق، النتائج المتوقعة للسياسة. ويتمثل الهدف من التقييم في دعم المساءلة أمام أصحاب المصلحة وتوجيه سياسة **البرنامج** المستقبلية بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية.

2- ويغطي التقييم نطاقا عالميا ويشمل الفترة الممتدة من عام 2017 إلى منتصف عام 2024. وتم استخدام نهج قائم على النظرية، حيث جرى تنظيم جمع البيانات وتحليلها في مكونين أساسيَيْن: هيكل السياسة وتنفيذ السياسة ونتائجها والأدوات المتصلة بها؛ والنُهج الأوسع نطاقا التي يتبعها **البرنامج** إزاء الاستدامة البيئية والاجتماعية. وكفل التقييم بفعل تصميمه وإجرائه وتحليله والإبلاغ عنه، تقييم نتائج السياسة وعملياتها من حيث المنظور الجنساني والمساواة ومنظور الإعاقة والشمول الاجتماعي ومدى معالجة تلك الشواغل في تصميم الأنشطة وتنفيذها.

3- وواجه التقييم قيودا عديدة، بما في ذلك انعدام اليقين والضغوطات التي واجهها الموظفون جراء عملية إعادة الهيكلة الجارية، غير أن ذلك لم يضر بجودة البيانات. وحالت محدودية البيانات والتباين في نهج **البرنامج** إزاء الاستدامة دون إجراء تحليل شامل لكفاءة التكلفة. وقد أدى تنفيذ أدوات السياسة مؤخرا إلى زيادة تعقيد تقييم النتائج، في حين تفاوتت البيانات المتعلقة بتحليل المنظور الجنساني والمساواة ومنظور الإعاقة والشمول الاجتماعي. وعلى الرغم من تلك التحديات، فقد تم اكتساب رؤى قيمة، كما تتسم النتائج الإجمالية بالموثوقية.

الإطار 1: جمع بيانات التقييم وتحليلها

جرى جمع البيانات الأولية والثانوية وتحليلها في الفترة الممتدة بين ديسمبر/كانون الأول 2023 ويوليو/تموز 2024 على مستوى المقر والمستويين الإقليمي والقطري، وشمل ذلك ما يلي:

- بناء نظرية التغيير التي تقوم عليها السياسة بأثر رجعي وبشكل تشاركي.
- استعراض منهجي للوثائق والأدبيات.
- بعثات ميدانية إلى مصر، وغانا، وكينيا، وقيرغيزستان، وناميبيا، ونيكاراغوا.
- إجراء "استعراضات مكتبية إضافية"[1] في أفغانستان، وغواتيمالا، ومدغشقر، ومالي، واليمن.
- مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز مع موظفي **البرنامج** في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ والشركاء المتعاونين؛ والإدارات الحكومية؛ وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والكيانات المتعددة الأطراف وكيانات الجهات المانحة.
- استعراض الكيانات الخارجية التي تشمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشركة كارجيل (وهي شركة تمتلك سلسلة توريد مماثلة في الحجم لتلك التابعة **للبرنامج**).
- تحليل متعمق قائم على جمع البيانات ومقابلات المتابعة.

السياق

4- كان هناك عدد من العوامل الخارجية والداخلية التي دفعت نهج **البرنامج** إزاء الاستدامة البيئية ووضع سياسة عام 2017:

- وجود أدلة متزايدة بشأن الأثر البيئي الذي تخلفه الأنشطة الإنسانية والإنمائية على الموارد الطبيعية وكيفية تأثيرها على أمن وسبل كسب عيش ورفاه الأشخاص الذين يعتمدون على هذه الموارد.

[1] يشير مصطلح "الاستعراض المكتبي الإضافي" إلى استعراض الوثائق ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين المختارين.

- التعميم التدريجي للاستدامة البيئية في الأنشطة الإنمائية والإنسانية، مدفوعا إلى حد كبير بالاتفاقيات الدولية[2] وتزايد التوافق العالمي حول كيفية إدارة المخاطر البيئية.
- زيادة الاعتراف بالتعارض بين تلبية الاحتياجات الطارئة الفورية وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية طويلة الأجل.
- تنامي أهمية الاستدامة البيئية في **البرنامج**، بما في ذلك التحول نحو الاستدامة البيئية والاجتماعية على النحو المبين في خططه الاستراتيجية.[3]
- وجود فجوات التمويل، إلى جانب زيادة الاحتياجات وارتفاع تكاليف الأغذية، مما يزيد من الضغط على الموارد.[4]
- إعادة هيكلة **البرنامج**، مع تغييرات في مسؤوليات ومواقع بعض الوحدات المكلفة بتنفيذ السياسة البيئية.

موضوع التقييم

5- تنطوي السياسة البيئية **للبرنامج** لعام 2017 على خمسة أهداف وسبعة مبادئ، كما هو مبين في الجدول 1.

الجدول 1: أهداف السياسة البيئية ومبادئها التوجيهية

أهداف السياسة	
1	تعزيز الاستدامة البيئية للأنشطة والعمليات
2	إدارة المخاطر وتعظيم الفرص البيئية للأنشطة والعمليات
3	التقليل إلى أدنى حد من بصمة الكربون وزيادة كفاءة استخدام الموارد في الأنشطة والعمليات
4	مواءمة نهج **البرنامج** مع المعايير العالمية والممارسات الدولية
5	تعزيز الفهم والقدرات لدى الشركاء وأصحاب المصلحة في **البرنامج**
المبادئ التوجيهية	
1	المراعاة المنهجية للارتباطات بين النظم الإيكولوجية المحلية السليمة وسبل كسب العيش
2	المواءمة مع السياقات التنظيمية المحلية فضلا عن المعايير العالمية ومتطلبات الأمم المتحدة
3	التقليل إلى أدنى حد من الآثار البيئية الضارة لأنشطة **البرنامج** وعملياته والتخفيف من وطأتها
4	العمل مع المجتمعات المحلية على حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام
5	نهج احترازي لمنع وقوع الآثار السلبية المحتملة على البيئة
6	النظر في دورة الحياة الكاملة للأنشطة والعمليات، بدءا من الحيازة إلى التخلص النهائي.
7	التحديد المتواصل لفرص تحسين الأداء البيئي والكفاءة في استخدام الموارد وتصميم إجراءات قابلة للتطوير بمرور الوقت.

المصدر: مستمدّ من WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1.

6- تم إنشاء ثلاث أدوات لتنفيذ السياسة وضمان الاتساق مع إطار الأمم المتحدة للاستدامة البيئية والاجتماعية لعام 2012:[5] المعايير البيئية؛ وفحص المخاطر البيئية وتصنيفها (يشار إليها، إلى جانب التدابير الأخرى، بمصطلح "الضمانات")؛ ونظام الإدارة البيئية. وتم اعتماد هذه الأدوات رسميا من جانب **البرنامج** في إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية الخاص به لعام 2021،[6]

[2] الأمم المتحدة. 2012. إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة؛ قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 سبتمبر/أيلول 2015 (A/RES/70/1)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ الأمم المتحدة. استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة 2020-2030، المرحلتين الأولى (2019) والثانية (2021).

[3] تلزم الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 في الصفحة 34 **البرنامج** بتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية لعملياته.

[4] على النحو المشار إليه في تقرير الأداء السنوي لعام 2023، حصل **البرنامج** في عام 2023 على 8.3 مليار دولار أمريكي مقابل الخطة القائمة على الاحتياجات البالغة 22.8 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى أعلى عجز مسجل في التمويل.

[5] الأمم المتحدة. 2012. *إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة*.

[6] انظر تعميم المدير التنفيذي OED2021/018، "إنشاء إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج**"، الذي يعلن عن اعتماد الإطار ويوفر وصلات شبكية لوحداته المتعددة.

الذي أصبح الإطار الرئيسي **للبرنامج** لزيادة الاستدامة البيئية والاجتماعية لأنشطته البرامجية، ودعم عملياته، وتوجيه تفاعلاته مع الشركاء (الشكل 1).[7]

الشكل 1: لمحة عامة عن إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية

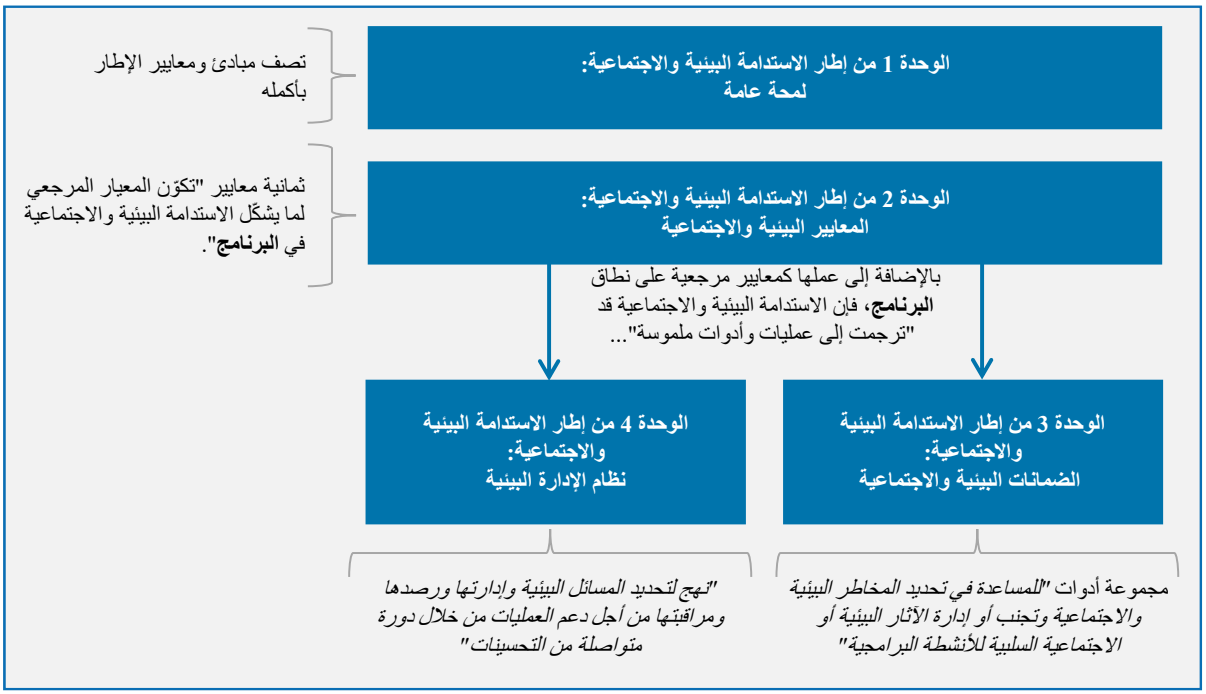

المصدر: إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية.

7- يُقسّم إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية الملكية المؤسسية للسياسة والأدوات ذات الصلة بين دائرة المناخ والقدرة على الصمود،[8] التي تقود عملية وضع المعايير والضمانات، وفرع إدارة البنية التحتية والمرافق التابع لشعبة الخدمات الإدارية، الذي يقود نظام الإدارة البيئية.

8- ومؤخرا، قاد فرع إدارة البنية التحتية والمرافق التابع لشعبة الخدمات الإدارية أيضا وضع خطة العمل البيئية **للبرنامج** لعام 2030، التي ستعمل على تجميع الالتزامات المتعلقة بالاستدامة البيئية من الشعب والعمليات على نطاق **البرنامج**.

9- لم تتضمن السياسة البيئية ولا إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية خطة تنفيذ محددة التكاليف. ويعرض الجدول 2 النفقات المتعلقة بالسياسة في الفترة الممتدة بين عاميْ 2018 و2024، بما في ذلك تكاليف الموظفين والسفر. وتعطي هذه الأرقام مؤشرا على مستوى الموارد المخصصة لفرع إدارة البنية التحتية والمرافق التابع لشعبة الخدمات الإدارية ووحدة الضمانات البيئية والاجتماعية التابعة لدائرة المناخ والقدرة على الصمود.

الجدول 2: نفقات فرع إدارة البنية التحتية والمرافق التابع لشعبة الخدمات الإدارية ووحدة الضمانات البيئية والاجتماعية، 2018 – 2024 *(بالدولار الأمريكي)*

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	*2024
فرع إدارة البنية التحتية والمرافق	169 410	271 706	419 839	773 366	988 442	935 778	593 551
وحدة الضمانات البيئية والاجتماعية	59 922	434 340	318 196	457 717	[9] 140 779	824 081	555 724

*حتى نهاية يونيو/حزيران 2024

المصدر: البيانات الداخلية **للبرنامج** من فرع إدارة البنية التحتية والمرافق ودائرة المناخ والقدرة على الصمود.

[7] للاطلاع على معلومات بشأن نظم الإدارة البيئية انظر تعميم المدير التنفيذي OED2021/018، "إنشاء إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج**"، الوحدة 4.

[8] شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية سابقا، وحدة الحد من مخاطر المناخ والكوارث.

[9] لم تتوافر معلومات لتفسير انخفاض إنفاق وحدة الضمانات البيئية والاجتماعية في عام 2022

استنتاجات التقييم والنتائج الداعمة

10- يعرض القسم التالي الاستنتاجات الخمسة الرئيسية للتقييم والنتائج التي تدعمها.

الاستنتاج 1: الأساس المنطقي والنهج إزاء الاستدامة البيئية والاجتماعية

تحدّد السياسة أساسا منطقيا واضحا لاتباع نهج منظم إزاء الاستدامة البيئية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يضع **البرنامج** أسسا قوية لتكوين فهم أفضل بشأن أدائه البيئي وتوجيه عملية صنع القرار. ومع ذلك، فإن تركيز **البرنامج** على تطبيق الضمانات ونظام الإدارة البيئية أدى إلى الانتقاص من رؤية السياسة الأوسع وأهدافها ومبادئها، ما يقوض مدى المعالجة المنهجية للاستدامة البيئية والاجتماعية على نطاق **البرنامج**.

11- **التشاور بشأن السياسة ورؤيتها ومواءمتها مع المعايير الخارجية والداخلية.** كان التصميم والتنفيذ، ولا يزالان، يستنيران بالمشاورات التي تجرى على نطاق **البرنامج**. وتوفر هذه السياسة رؤية واضحة ورفيعة المستوى بشأن كيفية إدماج الاستدامة البيئية في تصميم عمليات **البرنامج** وتنفيذها. وتحتوي على مجموعة من المبادئ والأهداف التي تشكل أساسا لجهود المنظمة الرامية إلى تحسين الاستدامة البيئية.

12- وتبيّن هذه السياسة عوامل خارجية مثل الالتزامات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والأولوية المتزايدة التي توليها الحكومات الوطنية للاستدامة البيئية والضغط من الجهات المانحة من أجل تطبيق المعايير البيئية.[10]

13- ومع ذلك، وفي حين أن منطق السياسة واضح عموما، فإنه لم يكن مدعوما بنظرية تغيير مفصلة أو إطار نتائج يحدد ما تسعى السياسة إلى تحقيقه. وأدى غياب هذه العناصر إلى قلة التفاصيل بالمتعلقة بتفعيل رؤية السياسة وتحقيق النتائج.

14- **اتساق سياسة البرنامج.** تتسق السياسة البيئية مع سياسات **البرنامج** الأخرى ذات الصلة وتشير إليها؛ غير أن ظهورها في سياسات **البرنامج** الأخرى محدود، على الرغم من وجود جوانب مشتركة وروابط تشغيلية. وفي حين أن سلاسل الإمداد لم تذكر إلا بشكل مقتضب في السياسة، فقد حفزت الوثيقة الجهود الرامية إلى تكوين فهم بشأن البصمة البيئية لعمليات سلسلة الإمداد الخاصة **بالبرنامج**، التي تنعكس الآن في الاستراتيجية البيئية لسلسلة الإمداد **للبرنامج** لعام 2024.

15- **تركيز تنفيذ السياسة.** لقد كانت الأدوات المختارة لدعم تنفيذ السياسة محدودة النطاق نسبيا وتركز على جوانب محددة للغاية من الاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الضمانات والمعايير تنطبق على "جميع أنشطة وعمليات [**البرنامج**]"،[11] فإنها تركز تركيزا شديدا على إدارة المخاطر بدلا من اعتبارات الاستدامة البيئية الأوسع نطاقا. وعلاوة على ذلك، في حين أن نظام الإدارة البيئية يعد نهجا رفيع المستوى ينطوي على مبادئ لتحليل الاستدامة البيئية ومعالجتها، فقد كان تطبيقه محدودا ومقتصرا على العمليات الداخلية (إدارة مرافق **البرنامج**) بدلا من عمليات **البرنامج** من قبيل الخدمات اللوجستية أو شراء الأغذية، التي غالبا ما تكون لها بصمة أكبر.

16- وقد أدى التركيز على موارد الضمانات ونظام الإدارة البيئية وتخصيصها إلى أن تصبح هذه الأدوات مرادفة للسياسة. وأدّى انقسام الملكية المؤسسية لهذه السياسة إلى تعزيز هذا التصور: حيث تضطلع دائرة المناخ والقدرة على الصمود بقيادة الضمانات حصرا، في حين يضطلع فرع إدارة البنية التحتية والمرافق التابع لشعبة الخدمات الإدارية بقيادة نظام الإدارة البيئية حصرا، واستند التعاون المرتبط بالسياسة بين فرع إدارة البنية التحتية والمرافق التابع لشعبة الخدمات الإدارية ووظيفة سلسلة الإمداد إلى العلاقات الشخصية الجيدة، غير أنه لا يوجد رابط رسمي بينهما. وربما يكون غياب قائد أو نصير رفيع المستوى للسياسة البيئية قد قوض جهود **البرنامج** الرامية إلى معالجة الاستدامة البيئية والاجتماعية، وبالتالي، تحقيق رؤية السياسة وأهدافها. وعلى الرغم من ذلك، فإن العمل الذي تم مؤخرا على وضع خطة العمل البيئية بقيادة فرع إدارة البنية التحتية والمرافق التابع لشعبة الخدمات الإدارية، يساعد على تعميق مشاركة المزيد من المجالات التشغيلية (مثل سلسلة الإمداد) في تنفيذ السياسة البيئية.

[10] على سبيل المثال، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي. 2017. إطار العمل البيئي والاجتماعي في البنك الدولي.

[11] انظر الفقرات 37 و41 و52 من "السياسة البيئية" (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1).

الاستنتاج 2: إدماج الأبعاد الاجتماعية للاستدامة

لم تُدمج الأبعاد الاجتماعية للاستدامة بشكل كاف في تنفيذ السياسة.

17- **معايير الاستدامة الاجتماعية.** لم تراع السياسة الأصلية الاستدامة الاجتماعية بشكل كاف أو تتضمن تحليلا للمنظور الجنساني، أو المساواة، أو منظور الإعاقة أو اعتبارات الشمول الاجتماعي المرتبطة بالاستدامة البيئية، مما يجعلها على تضاد مع إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة.[12] ولكن، فقد جرت تسوية ذلك جزئيا من خلال إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية، الذي استحدث أربعة معايير للاستدامة الاجتماعية كجزء من إطار الاستدامة الأوسع الخاص به (انظر الشكل 2). وأدى ذلك إلى مواءمة عملية الاستدامة والبيئية والاجتماعية والضمانات في **البرنامج** بشكل أكثر إحكاما مع المعايير والضمانات التي تطبقها هيئات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات المتعددة الأطراف.

18- وعدا عن استحداث الضمانات، لم يتم توفير توجيه استراتيجي أو عملي بشأن كيفية إدماج الاستدامة الاجتماعية في استجابات السياسة البيئية، وبالتالي في تفعيل هذه السياسة.

الشكل 2: مقارنة بين المعايير التي حددتها السياسة البيئية لعام 2017 والمعايير المعتمدة في إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية لعام 2021

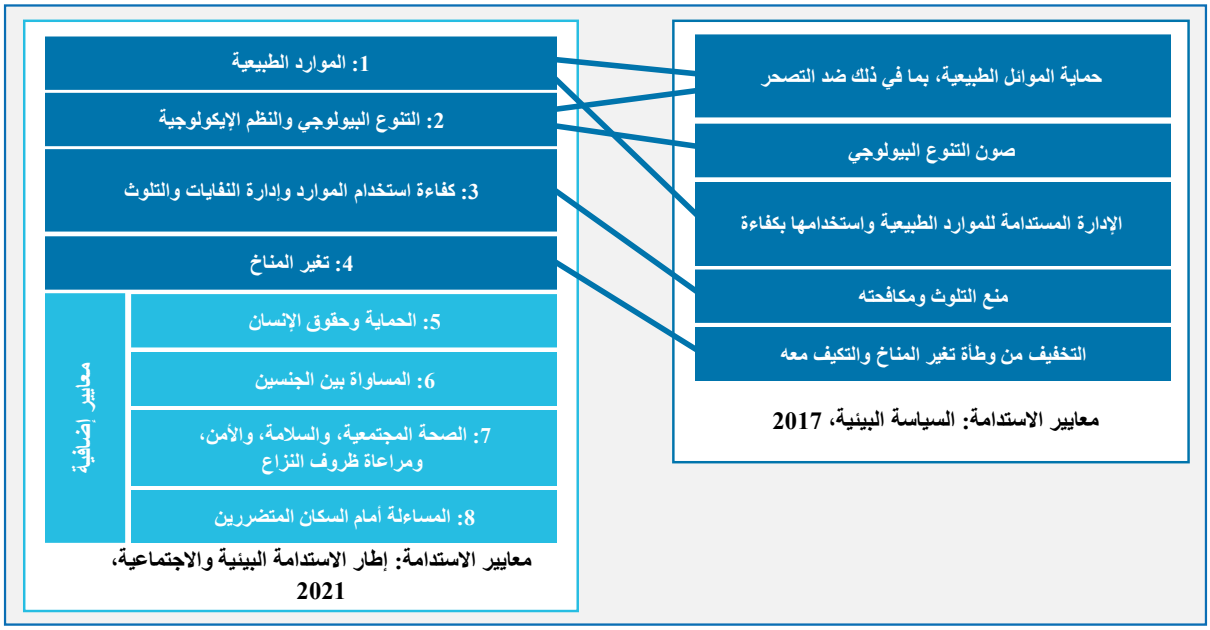

المصدر: تحليل فريق التقييم للسياسة البيئية لعام 2017 وإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية.

19- لا يزال التوجيه الموضوعي بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية غائبا في خطة العمل البيئية المقبلة. مما يحد من مدى معالجة الاستدامة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الاستدامة البيئية داخل **البرنامج** ويهدد بعدم إقامة **البرنامج** لروابط حاسمة بين الإدارة البيئية وآثارها المحتملة (الإيجابية منها والسلبية) على الأشخاص الذين يخدمهم. وعليه، فإن هدف السياسة المتمثل في ضمان تجنب **البرنامج** إلحاق الضرر، في ما يتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية، من خلال تدخلاته، هو موضع تساؤل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم توجيه الاهتمام إلى الاستدامة البيئية والاجتماعية قد يؤدي إلى إضاعة الفرص لتعظيم الفوائد وتجنب المخاطر التي يواجهها الأشخاص المتضررون أو التخفيف من وطأتها.

الاستنتاج 3: الموظفون والقدرات اللازمة لتنفيذ السياسة

لطالما كان وجود أفرقة تركز على السياسة في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، بما في ذلك المنسقين، ضروريا لتحقيق التقدم في تنفيذ هذه السياسة. ومع ذلك، أدت التحديات المتعلقة بالموظفين المؤقتين ومحدودية الموارد إلى تقويض استدامة السياسة ونتائجها.

[12] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2011. إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة.

20- **الموارد والتكامل والمساءلة.** في حين أن السياسة لم تورد بالتفصيل الموارد المؤسسية والبشرية والمالية اللازمة للتنفيذ، فإن إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية يحدد الأدوات والعمليات والموارد والملكية المؤسسية اللازمة لتفعيل هذه السياسة. ومع ذلك، لاتزال هناك فجوات كبيرة، لا سيما في ما يتعلق بمصادر التمويل؛ وكيفية عمل السياسة جنبا إلى جنب مع ما هو موجود من الوظائف (مثلا سلسلة الإمداد، والمنظور الجنساني، والحماية والشمول)، والأدوات (مثل تحليلات المنظور الجنساني ومبادئ مراعاة ظروف النزاع) وآليات المساءلة الخاصة بالضمانات؛ وكيفية معالجة عدم الامتثال للضمانات.

21- **هياكل التنفيذ.** أنشأ **البرنامج** هياكل لتنفيذ كل من الضمانات ونظام الإدارة البيئية على مستويات المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. غير أن هذا الدعم المؤسسي لطالما اعتمد إلى حد كبير على الخبراء الاستشاريين بدلا من الموظفين. وأدت إعادة الهيكلة التنظيمية الأخيرة إلى خفض عدد المستشارين الإقليميين لكل من الضمانات ونظام الإدارة البيئية بحوالي 50 في المائة على نطاق المكاتب الإقليمية. وتعين المكاتب القطرية منسقين للضمانات ولنظام الإدارة البيئية، غير أن شاغلي هذه الوظائف لا يتمتعون دوما بالخبرات اللازمة، ويتعين عليهم الاضطلاع بهذه المسؤوليات إلى جانب مهامهم الأساسية الأخرى.

22- **الدعم المقدم للمكاتب القطرية.** في ما يتعلق بكل من الضمانات ونظام الإدارة البيئية، وُجدت علاقة إيجابية قوية بين درجة تنفيذ هذه السياسة من جانب المكاتب القطرية ومستوى الدعم الذي تتلقاه من المقر والمكاتب الإقليمية. والعكس يبدو صحيحا: فحيثما يكون هناك دعم محدود من المقر والمكاتب الإقليمية، يكون تنفيذ السياسة محدودا. كما يعتمد التنفيذ أيضا على قدرة المكاتب القطرية على تحديد ما يكفي من الموارد الجديدة أو القائمة. وقد شكل هذا تحديا بالنسبة للمكاتب القطرية التي تعمل في بيئات حيث تتزايد محدودية الموارد.

23- **قدرات الحكومات الوطنية والشركاء المتعاونين.** يواجه الشركاء الحكوميون والشركاء المتعاونون من المنظمات غير الحكومية القيود نفسها المتعلقة بالموارد والقدرات والخبرات التي يواجهها **البرنامج**. وقد أُجري التدريب مع الشركاء، ولكنه تركز في معظمه على الضمانات وعمليات الفحص المتصلة بها. وأفاد أصحاب المصلحة بأن التدريب والدعم المقدمين من **البرنامج** كانا مفيدين، غير أن الافتقار إلى القدرات داخل البلاد، ولا سيما غياب الشركات أو الخبراء الاستشاريين الذين يتمتعون بالخبرات التقنية اللازمة، لا يزال يشكل عائقا. حيث تعوق محدودية الموارد والقدرات ومنحنى التعلم الحاد المطلوب لإدماج الاستدامة البيئية التنفيذ المنهجي للضمانات. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من الحكومات والشركاء المتعاونين يقدّرون قيمة الضمانات ويدعمون جهود **البرنامج** الرامية إلى إنشاء نظام ضمانات يتواءم مع مبادئها ومتطلبات المساءلة الخاصة بها.

الاستنتاج 4: تحقيق نتائج السياسة.

في حين أن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف السياسة البيئية الخمسة لا تزال في مرحلة مبكرة، فقد أُحرز بعض التقدم نحو تحقيق كل واحد من هذه الأهداف. وحدد التقييم التحديات التي تقف في وجه تحقيق النتائج مثل التطبيق غير المتسق للضمانات ومحدودية نطاق نظام الإدارة البيئية. ومع ذلك، فإن الرصد الحالي للسياسة لا يوفر أساسا كافيا لإجراء تقييم كامل للتقدم الذي أحرزه **البرنامج** في تحقيق أهداف السياسة.

24- يقدم الجدول 3 لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الخمسة للسياسة البيئية. ويرد مزيد من التفاصيل في الاستنتاجين 4 أ و4 ب.

الجدول 3: تقييم موجز للتقدم المحرز في تحقيق أهداف السياسة البيئية

هدف السياسة	تقييم موجز للتقدم المحرز في تحقيق الهدف
1: التعزيز التدريجي لاتسام الأنشطة والعمليات بالاستدامة البيئية، وتحسين الكفاءة والحصائل بمرور الوقت	ساعد نهج إدارة النظام البيئي على تعزيز الاستدامة البيئية لمرافق **البرنامج**. ومع ذلك، فإنه لم يُطبق خارج نطاق المرافق بحيث يغطي الجوانب الأكثر أهمية من عمليات **البرنامج** مثل الخدمات اللوجستية أو شراء الأغذية.
2: حماية البيئة ومنع التلوث عن طريق إدارة المخاطر وتعظيم الفرص البيئية في كل الأنشطة والعمليات	تم إنشاء نظام للضمانات لدعم إدارة المخاطر، ولكنه لا يطبق باتساق أو بشكل منهجي، ولا يُطبق على جميع أنشطة **البرنامج**.
3: التقليل إلى أدنى حد من بصمة الكربون، وزيادة كفاءة استخدام الموارد في العمليات وإدارة المرافق، ولا سيما إدارة المواد والمياه والطاقة والنفايات	في حين أن نظام الإدارة البيئية يؤدي إلى تقليل كثافة الكربون وزيادة كفاءة استخدام الموارد في مرافق **البرنامج**، فإنه لم يطبق على العمليات لمعالجة انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن العمل الأوسع نطاقا **للبرنامج**. وتعمل شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ على تكوين فهم أفضل بشأن بصمة الكربون التشغيلية **للبرنامج** واستخدامه للموارد.
4: مواءمة نهج **البرنامج** بشأن الاستدامة البيئية مع المعايير العالمية والممارسات الدولية السليمة، بما في ذلك سياسات الجهات المانحة وتوقعاتها	تتواءم الضمانات ونظام الإدارة البيئية بشكل جيد مع المعايير والممارسات العالمية ذات الصلة. ومع ذلك، فإن هناك بعض الفجوات في المعايير التي يطبقها نظام الضمانات، وأثارت الجهات المانحة بعض الشواغل بشأن التطبيق غير المتسق للضمانات على نطاق **البرنامج**.
5: تعزيز الفهم والقدرات لدى الحكومات الوطنية والشركاء المتعاونين والمورّدين، ولا سيما المجتمعات المحلية المستفيدة، لتخطيط وتنفيذ أنشطة سليمة من أجل الأمن الغذائي والتغذية	على الرغم من أن **البرنامج** قد درّب الشركاء على الضمانات، فإنه لم يتم إيلاء تركيز خارجي منهجي على تطوير القدرات أو إذكاء الوعي في ما يتعلق بالاستدامة البيئية أو الاجتماعية عندما تكون ذات صلة بعمليات **البرنامج**.

الاستنتاج 4 أ: تطبيق الضمانات

من السابق لأوانه تحديد إلى أي مدى تمكنت ضمانات **البرنامج** من تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية لبرامجه. فقد صمم **البرنامج** نموذجا للضمانات يتسق بشكل عام مع النماذج التي تطبقها الكيانات الأخرى. ومع ذلك، فإن تطبيقه كان محدودا وغير منهجي، ونظرا إلى ضرورة الامتثال لمتطلبات الجهات المانحة، فإن هذا قد يحد من قدرة **البرنامج** على الحفاظ على مصادر التمويل الحالية – والوصول إلى مصادر تمويل جديدة.

25- **اعتماد نموذج المؤسسات المالية الدولية.** إن استخدام **البرنامج** للضمانات كجزء من نهجه إزاء الاستدامة البيئية يتواءم مع النموذج الذي تستخدمه المؤسسات المالية الدولية وصناديق المناخ وبالتالي فإنه يشكل إطارا متقدما للنظر في جوانب الاستدامة البيئية في البرامج. ومع ذلك، فإن نموذج المؤسسات المالية الدولية للضمانات مصمم للأنشطة الإنمائية وليس للاستجابات الإنسانية والاستجابات لحالات الطوارئ التي تشكل غالبية عمل **البرنامج**. ويشير ذلك إلى أن نموذج المؤسسات المالية الدولية قد لا يتناسب مع النطاق الكامل لبرامج **البرنامج**.

26- يختلف **البرنامج** عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى من حيث عدم اعتماد معايير قائمة بذاتها للعمالة وحيازة الأراضي والنزوح وإعادة التوطين والتراث الثقافي. وقد يعوق ذلك قدرة **البرنامج** على إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية ويمكن أن يشكل مخاطر على التمويل والسمعة بالنسبة **للبرنامج**.

27- **نتائج الاستدامة البيئية والاجتماعية.** من السابق لأوانه تقييم نتائج عملية الضمانات أو تأثيرها على الاستدامة البيئية والاجتماعية لأنشطة **البرنامج**. وفي الوقت الحالي، يتفاوت نطاق التنفيذ بين البلدان وداخلها. غير أن التقييم خلص إلى أن أنشطة **البرنامج** تحقق نتائج ذات صلة بالاستدامة البيئية والاجتماعية ومتوائمة مع رؤية السياسة (بدلا من أن تكون مدفوعة بها)، وهذه عادة ما تكون نتائج ثانوية للأنشطة. وترد في الإطار 2 أمثلة على النتائج الإيجابية للاستدامة البيئية والاجتماعية المتعلقة بالسياسة على مستوى المكاتب القطرية.

الإطار 2: أمثلة على النتائج المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية

- الحفاظ على المياه في تنفيذ برامج القدرة على الصمود (غانا)
- خفض الانبعاثات بفضل سلاسل الإمداد الأكثر كفاءة والتحول إلى عملية شراء سنوية واحدة (ناميبيا)
- استخدام النفايات الزراعية في إنتاج الغاز الحيوي (مصر)
- تقليل نفايات التعبئة والتغليف من خلال سلاسل الإمداد اللوجستية العكسية (كينيا)
- تعزيز تكنولوجيات الطهي التي تعمل بالطاقة الشمسية والموفرة للوقود في برامج الوجبات المدرسية (غواتيمالا)

28- أفادت المكاتب القطرية التي تطبق الضمانات بأن شرط تطبيق عملية فحص منظمة دفعتها إلى النظر في مخاطر الاستدامة بطريقة مدروسة ومنهجية، مما أدى بالتالي إلى تحسين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لأنشطتها.

29- **تحديات التنفيذ في تطبيق الضمانات على كامل نطاق تدخلات البرنامج.** توفر الخطط الاستراتيجية القطرية مدخلا إلى تقييم مخاطر الاستدامة البيئية والاجتماعية. وفي حين تستجيب الخطط الاستراتيجية القطرية الموضوعة بعد عام 2021 باستمرار لإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية على الورق، فإن التطبيق العملي للضمانات أثناء تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية يتفاوت إلى حد كبير.

30- وخلص التقييم إلى أنه من أصل الـ 11 مكتبا قطريا التي خضعت للتحليل، 3 فقط أحرزت تقدما جوهريا نحو تحقيق نهج منهجي يشمل جميع الخطط الاستراتيجية القطرية إزاء تطبيق الضمانات على النحو المتوخى في إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، عيّن المكتب القطري في اليمن مُنسّقيْن معنيين بالضمانات، واحد للمعايير البيئية وآخر للمعايير الاجتماعية، على التوالي. وبدأت المكاتب القطرية الأخرى باتباع نهج مماثل إزاء تعميم تقييم مخاطر الاستدامة البيئية والاجتماعية، غير أن هذا العمل كان لا يزال في المراحل الأولية أثناء فترة التقييم.

31- حتى في الحالات التي وجد فيها التقييم نهجا أكثر اتساقا إزاء تعميم الضمانات، كانت هناك فجوات في التغطية. وفي المكاتب القطرية الأكثر تقدما في هذا العمل، يتم تطبيق الضمانات إلى حد كبير على أنشطة التنمية الطويلة الأجل (مثل بناء الأصول المجتمعية والتنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة) بدلا من الاستجابات لحالات الطوارئ التي تشكل أغلبية عملها.

32- ويشمل ذلك المكاتب القطرية حيث توجد استجابات نشطة لحالات الطوارئ. وبالفعل، فإن بروتوكول **البرنامج** بشأن تفعيل حالات الطوارئ،[13] الذي يوجه استجابات المنظمة لحالات الطوارئ، لا يشير إلى إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية أو الضمانات. ويؤدي عدم كفاية التوجيه والإرشاد بشأن أين وكيف يتعين إدماج الضمانات في عمليات تصميم أنشطة **البرنامج** وتنفيذها إلى إيجاد فجوة ذات عواقب خاصة في عمليات الطوارئ؛ كما أن التصور القائل إن العملية غير متناسبة مع بعض السياقات أو غير ملائمة لها منتشر على نطاق واسع.

33- إن تحدي إدماج الضمانات هو تحد شائع بين المنظمات الأخرى، وعلى وجه الخصوص في تلك المؤسسات التي تعمل في حالات الطوارئ. ووصف البعض تطبيق الضمانات في الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ أو في السياقات الهشة بأنه يشكل تحديا. ويتبع البعض الآخر نهجا طوعيا إزاء تنفيذ الضمانات.

34- **أولويات الإدارة.** يفيد الموظفون بأن الضغط من الإدارة العليا لتطبيق الضمانات ضئيل للغاية. كما أن القدرة التنظيمية المحدودة لوحدة الضمانات البيئية والاجتماعية وموقعها داخل الهيكل التنظيمي **للبرنامج** فُسّرا في بعض الأحيان على أنهما إشارة إلى أن الضمانات ليست أولوية برامجية. ويرتبط انخفاض الأولوية التي تمنحها الإدارة العليا للضمانات بغياب آليات المساءلة لدعم أو تشجيع الامتثال لمتطلبات الضمانات. ولا توجد عواقب داخلية لعدم تطبيق الضمانات.

35- **متطلبات الجهات المانحة بشأن الضمانات.** ساعد تنفيذ الضمانات على تلبية متطلبات الجهات المانحة ودعم إدارة المخاطر. وبالفعل، فإن تلبية متطلبات الجهات المانحة بشأن الضمانات كان شرطا أساسيا لبعض اتفاقات التمويل، مثل الاتفاق المبرم مع بنك التنمية الألماني، الذي قدم في عام 2023 حوالي 100 مليون دولار أمريكي، والاتفاق مع البنك الدولي المتعلق بالأنشطة (المندرجة ضمن عينة البلدان الخاضعة للتقييم) في أفغانستان ومدغشقر واليمن. وبما أن متطلبات الجهات المانحة بشأن تطبيق

[13] التعميم الصادر عن المدير التنفيذي بشأن بروتوكول تفعيل حالات الطوارئ في **البرنامج**. (OED2023/003)

الضمانات آخذة في الزيادة وأصبحت أكثر صرامة،[14] سيعتمد الوصول إلى الكثير من مصادر التمويل أكثر فأكثر على وجود نظام ضمانات قادر على تلبية متطلبات الجهات المانحة.

الاستنتاج 4 ب: تنفيذ نظم الإدارة البيئية

يعدّ نهج **البرنامج** إزاء نظام الإدارة البيئية الخاص به منظما بشكل جيد، ويتواءم بشكل عام مع أفضل الممارسات العالمية ويحقق نتائج إيجابية مبكرة. ومع ذلك، فإن النهج لا يراعي الاستدامة الاجتماعية واقتصرت تغطية العمل على جزء صغير من البصمة البيئية العامة **للبرنامج**. وهناك فرص لاستغلال تأثير **البرنامج** على نهج الشركاء والحكومات إزاء نظم الإدارة البيئية.

36- **تنفيذ نظام الإدارة البيئية ونتائجه.** اتبع **البرنامج** نهجا تدريجيا إزاء نظام الإدارة البيئية الخاص به، غير أن التقدم المحرز كان متفاوتا بسبب القدرات البشرية والمالية، وكذلك الأمر بالنسبة لدرجة الأولوية التي منحتها المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لنظام الإدارة البيئية وتنفيذه.

37- ومع ذلك، فقد ساعد نهج نظام الإدارة البيئية على تعزيز الاستدامة البيئية لمرافق **البرنامج**، حيث جرى تحسين أمور من قبيل إدارة النفايات والكفاءة في استخدام الطاقة على مستوى المكاتب. وترد في الإطار 3 أمثلة على نتائج الاستدامة البيئية والاجتماعية الإيجابية المرتبطة بتنفيذ المكاتب القطرية لنظام الإدارة البيئية.

الإطار 3: أمثلة على نتائج المكاتب القطرية المتعلقة بتنفيذ نظام الإدارة البيئية

- **خفض الانبعاثات وتحقيق وفورات في التكلفة** في مالي بفضل مواصلة التحول إلى الطاقة الشمسية في المرافق.
- **وفورات في استهلاك الطاقة والتكاليف** في نيكاراغوا بفضل التحول من الإضاءة الفلورية إلى الإضاءة بالصمامات الثنائية الباعثة للضوء LED.
- **انخفاض توليد النفايات** في قيرغيزستان بفضل إعادة التدوير وتشجيع التغيير في سلوك الموظفين.
- **انخفاض استخدام المياه** في كينيا بفضل إعادة تدوير مياه الصرف الصحي وتجميع مياه الأمطار.
- **انخفاض استخدام القناني البلاستيكية بنسبة 70 في المائة** في اليمن من خلال استخدام أجهزة توزيع المياه.
- **الحد من استخدام الورق** في ناميبيا من خلال التفاعل مع الموظفين وتشجيع تغيير السلوك.

38- إن تقديم التقارير من خلال مبادرة الأمم المتحدة "خضرنة المنظمة الزرقاء"، على الرغم من أنها تغطي جزءا صغيرا من البصمة البيئية **للبرنامج**،[15] يدل على مسار إيجابي للأداء البيئي **للبرنامج**. وعلى الرغم من زيادة إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بين عامي 2017 و2022،[16] فإن نصيب الموظف من الانبعاثات يتجه نحو الانخفاض بعض الشيء، في حين انخفض توليد النفايات بنسبة 70 في المائة نتيجة لتحسين إدارة النفايات تماشيا مع السياسة البيئية وأدوات وموارد نظام الإدارة البيئية التي أُنشئت بموجب هذه السياسة.

39- **الفرص الضائعة**. حدد التقييم عددا من الفرص الضائعة لتحقيق النتائج من خلال نظام الإدارة البيئية:

- في الوقت الحالي يستثني تطبيق نظام الإدارة البيئية الأنشطة التشغيلية الواسعة النطاق، مثل عمليات سلسلة الإمداد وشراء الأغذية والخدمات اللوجستية. وتمثل هذه المجالات مصادر كبيرة للانبعاثات، ومن شأن توسيع نطاق نظام الإدارة البيئية ليشملها أن يتواءم مع هدف السياسة المتمثل في تقليل الأثر البيئي إلى أدنى حد.
- وأدى التركيز على العمليات الداخلية إلى تضييع **البرنامج** لفرص التأثير على الشركاء الخارجيين والحكومات في جهود الاستدامة التعاونية التي يمكن أن تقلل بشكل كبير من بصمته البيئية (مثلا من خلال المرافق التي يُشغّلها الشركاء مثل

[14] مثلا، تتطلب الشروط الجديدة التي يفرضها البنك الدولي إدماج مكونات من قبيل حيازة الأراضي ومخاطر التراث الثقافي.

[15] تطبق مبادرة خضرنة المنظمة الزرقاء بروتوكول غازات الدفيئة لتتبع الانبعاثات، بما في ذلك ما يطلق عليه البروتوكول انبعاثات النطاق 1 والنطاق 2، بالإضافة إلى انبعاثات السفر لأغراض العمل في النطاق 3. وتتضمن انبعاثات النطاق 3 الانبعاثات غير المباشرة الناجمة عن أنشطة المراحل الأولية والمراحل النهائية الخاصة بالمنظمة (مثلا الانبعاثات الناجمة عن الموردين ونقل البضائع واستخدام منتجات المنظمة).

[16] من 80 036 طن متري إلى 108 014 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. خضرنة المنظمة الزرقاء، صفحة بيانات **البرنامج**.

المستودعات). ويمكن أن للتأثير على نُهج الشركاء إزاء نظم الإدارة البيئية أن يقلل إلى حد كبير من الأثر البيئي غير المباشر **للبرنامج**.

- وعلاوة على ذلك، لا يعالج نظام الإدارة البيئية الاستدامة الاجتماعية أو يراعيها كجزء من الإدارة البيئية، على الرغم من أن بعض المكاتب القطرية قد حددت تدابير نظام الإدارة البيئية التي تعالج بنجاح الاستدامة البيئية والاجتماعية على حد سواء، مثل الجمع بين الاعتبارات الجنسانية ورفاه الموظفين والصحة المهنية في تصميم المرافق الصحية والوصول إليها في كينيا. ومع ذلك، فقد تم بذل هذه الجهود بشكل مستقل وفي غياب أي توجيه مؤسسي رفيع المستوى.

40- **الأداء المقارن لنظام الإدارة البيئية.** خلص التقييم إلى أن **البرنامج** يمثل قيمة خارجة إيجابية في نهجه إزاء نظام الإدارة البيئية مقارنة بالمنظمات النظيرة له. إذ أن السياسة البيئية وإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية يضفيان المزيد من التنظيم والتوحيد والصرامة على نهج المنظمة مقارنة بما كان جليا في المنظمات الأخرى. ومن الجدير بالملاحظة بصفة خاصة أن **البرنامج** هو المنظمة الوحيدة التي تم تحديدها والتي تسعى إلى الامتثال لمعيار المنظمة الدولية للمعايير 14001. ويمثل ذلك تقدما جيدا في ما يتعلق بالتزام السياسة بأن يكون نظام الإدارة البيئية متسقا مع هذا المعيار المرجعي الدولي.

الاستنتاج 5: إطار رصد السياسة والإبلاغ عنها

إن عمليات رصد السياسات غير ملائمة. فهي لا تقيس التقدم المحرز بفعالية وهي غير قادرة على دعم عملية صنع القرار المتعلقة بالسياسة. ومع ذلك، فإن الآليات الأخرى – وأبرزها "خضرنة المنظمة الزرقاء" وخطة العمل البيئية المقبلة – تقدم أساسا سليما يقوم عليه الرصد المستقبلي.

41- **رصد إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية والإبلاغ عنه.** لقد تم إنشاء بعض العمليات ضمن إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية للمساهمة في الرصد والإبلاغ المؤسسيين، وتقييم الامتثال، والحفاظ على الرصد والرقابة المنتظمين. ويشمل ذلك شرطا جديدا بأن تتضمن التقارير القطرية السنوية **للبرنامج** قسما عن البيئة يصف حصائل الاستدامة البيئية والاجتماعية. ومع ذلك، فإنه لا يتم الإبلاغ عن النتائج الأوسع نطاقا وفقا لهيكل متسق أو مقاييس مشتركة وبالتالي لا يمكن تصنيفها. وعلاوة على ذلك، فإن النتائج المبلغ عنها هي دائما أمثلة إيجابية، ونادرا ما يتم تحديد التحديات أو الفجوات. ويجري الإبلاغ عن إطار الإدارة البيئية بتفصيل أكثر منه الضمانات.

42- **المؤشرات المؤسسية.** يحدد إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية مؤشرين شاملين وثلاثة مؤشرات أداء رئيسية للإدارة متعلقة بالتقارير البيئية (الجدول 4)، تركز حصرا على تنفيذ الضمانات ونظام الإدارة البيئية.

الجدول 4: المؤشرات الشاملة لإطار النتائج المؤسسية ومؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة المحددة في إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية

المؤشرات الشاملة	**الضمانات**	نسبة الاتفاقات الميدانية ومذكرات التفاهم وعقود البناء الخاصة بأنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية التي جرى فحصها من أجل تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية
	نظام الإدارة البيئية	النسبة المئوية لعمليات **البرنامج** التي تنفذ نظام الإدارة البيئية
مؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة		النسبة المئوية للبلدان التي تبلغ عن انبعاثات غازات الدفيئة
		النسبة المئوية للبلدان التي تبلغ عن إدارة النفايات
		النسبة المئوية للبلدان التي تبلغ عن إدارة المياه

المصدر: إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية

43- يوفر المؤشران معلومات محدودة لتكوين فهم بشأن المساهمات والنتائج المتعلقة بالسياسة، حيث إنهما يتتبعان الأنشطة والنواتج المتعلقة بالضمانات ونظام الإدارة البيئية بدلا من توفير أساس لقياس التقدم المحرز على نطاق أوسع في ما يتعلق بأهداف السياسة. وبالتالي، فإنه لا يتم رصد الأثر الذي تخلفه السياسة على الاستدامة البيئية لعمل **البرنامج** أو الإبلاغ عنه بشكل فعال.

44- **الرصد والإبلاغ الأوسع نطاقا.** تتمتع خطة العمل البيئية التي لا تزال قيد الإعداد بالقدرة على تحسين رصد السياسة لأنها تحتوي على العناصر الرئيسية لإطار النتائج، مثل الأنشطة، والمراحل الرئيسية، والأهداف، والآثار. كما تشمل خطة العمل البيئية العمل على الاستدامة البيئية الذي يضطلع به **البرنامج** وشركاؤه خارج نطاق المجالات التي تغطيها حاليا أدوات الضمانات ونظام الإدارة البيئية.

45- وتوفر المدخلات التي يقدمها **البرنامج** في مبادرة "خضرنة المنظمة الزرقاء" أساسا أقوى لتتبع وفهم بعض جوانب التقدم المحرز في تنفيذ السياسة البيئية، على الرغم من أنها لا تجمع أي بيانات موضوعية بشأن الاستدامة الاجتماعية.

التوصيات

#	التوصية	الأساس المنطقي	الجهة المسؤولة	الموعد النهائي للإنجاز
1	**التوصية 1: يتعين على البرنامج إنشاء نهج وهيكل حوكمة أقوى لضمان معالجة الاستدامة البيئية والاجتماعية بشكل منهجي على نطاق المنظمة**	تعدّ الضمانات ونظام الإدارة البيئية من المكونات الأساسية لتحقيق نهج شامل إزاء الاستدامة البيئية والاجتماعية. ومع ذلك، فقد هيمنت هاتان الأداتان على تنفيذ السياسة: فقد غابت إلى حد ما النية العامة للسياسة وقابلية السياسة للتطبيق على جوانب أخرى من عمليات **البرنامج**. وفي الوقت نفسه، يمكن للعمل المتعلق باستدامة سلسلة الإمداد الذي تضطلع به شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ أن يثبت أهمية السياسة بالنسبة لعمليات **البرنامج** الأوسع نطاقا ويوفر الأدوات اللازمة لتحسين عملية صنع القرار في ما يتعلق بالاستدامة البيئية. وفي حين أن التعاون بين أصحاب السياسة الحالية وشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ كان قويا (ولا سيما في ما يتعلق بوضع خطة العمل البيئية)، فإنه كان قائما على العلاقات الشخصية الجيدة، إذ ليس هناك علاقة رسمية بين وحدة الاستدامة التابعة لشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ ووظيفة نظام الإدارة البيئية وعملية تنفيذ السياسة الأوسع نطاقا. ويهدد الطابع غير الرسمي لهذه العلاقة بتقويض هذه السياسة. وعلى مستوى المكاتب القطرية، ترتبط جودة ومدى تنفيذ الضمانات ونظام الإدارة البيئية ارتباطا وثيقا بمستوى توفير الموارد والدعم التقني للمكاتب القطرية. ففي الحالات التي لا يتم فيها توفير الموارد والدعم التقني، يميل التقدم المحرز على صعيد تنفيذ الضمانات ونظام الإدارة البيئية إلى أن يكون ضئيلا أو معدوما. وبالاتساق مع التحركات الأوسع نطاقا عبر منظومة الأمم المتحدة، وسّع إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية نطاق السياسة بحيث تشمل الاستدامة البيئية والاجتماعية على حد سواء. ومع ذلك، لم يكن ذلك مصحوبا بمشاركة موضوعية من المكاتب ذات الصلة في **البرنامج** – ومن الناحية العملية – لم تتم معالجة الاستدامة الاجتماعية إلا بدرجة محدودة للغاية.	الجهة الرئيسية: نائب المدير(ة) التنفيذي(ة) الجهة الداعمة: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة سياسات البرامج والتوجيه، وشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ.	الربع الأخير من عام 2025
	التوصية الفرعية 1-1: بغية استكمال سياسات **البرنامج** الحالية، يتعين تنقيح السياسة البيئية بحيث تبين الأطر والهياكل والنهج المفاهيمية المحدثة المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية.		الجهة الرئيسية: شعبة سياسات البرامج والتوجيه الجهة الداعمة: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، ودائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول	الربع الأخير من عام 2026
	التوصية الفرعية 1-2: يتعين على **البرنامج** إنشاء وحدة استدامة تكون مسؤولة عن الضمانات ونظام الإدارة البيئية – كحد أدنى، إلى جانب وظائف الاستدامة التي تضطلع بها شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ. ويتعين على الوحدة، من خلال توجيهها من جانب نصير رفيع المستوى (على مستوى نائب المدير(ة) التنفيذي(ة) أو مساعد المدير(ة) التنفيذي(ة))، أن تتولى زمام المسائل التنظيمية في ما يتعلق بضمان تفعيل السياسة البيئية (بما في ذلك التنقيحات اللاحقة) وتعميم الاستدامة على نطاق **البرنامج**.		الجهة الرئيسية: إدارة العمليات البرامجية الجهة الداعمة: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة سياسات البرامج والتوجيه، وشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ	الربع الأخير من عام 2025
	التوصية الفرعية 1-3: يتعين على **البرنامج** إعطاء الأولوية لتحديد نماذج مستقرة لتدبير الموارد لوحدة الاستدامة. ويجب أن يشمل ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – نموذج "الرفع والنقل"، حيث يتم الاحتفاظ بالموارد الحالية المخصصة للضمانات ونظام الإدارة البيئية ووحدة الاستدامة التابعة لشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ وإعادة تخصيصها لوحدة الاستدامة المنشأة حديثا.		الجهة الرئيسية: إدارة العمليات البرامجية الجهة الداعمة: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة سياسات البرامج والتوجيه، وشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ	الربع الأخير من عام 2025

#	التوصية	الأساس المنطقي	الجهة المسؤولة	الموعد النهائي للإنجاز
	التوصية الفرعية 1-4: يتعين استعراض وتنقيح إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية بحسب الحاجة لدعم جهود **البرنامج** الرامية إلى معالجة الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال توفير توجيه عملي لجميع العمليات. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي، بحسب الاقتضاء: ➢ مراجع وتوجيهات بشأن تطبيق الأدوات والتحليلات التي تضعها شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ ودائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول والوحدات الأخرى ذات الصلة. ➢ توجيهات بشأن إدماج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية في الخطط الاستراتيجية القطرية وتصميم الأنشطة وتنفيذها.		الجهة الرئيسية: إدارة العمليات البرامجية الجهة الداعمة: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة سياسات البرامج والتوجيه، وشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، ودائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول	الربع الأخير من عام 2025
	التوصية الفرعية 1-5: يتعين أن تبين الخطة الاستراتيجية المقبلة **للبرنامج** النهج المعزز الذي تتبعه المنظمة إزاء الاستدامة البيئية والاجتماعية، وأن تشمل الأبعاد الاجتماعية في تأطير الاستدامة البيئية، التي يتعين تقديمها على أنها أولوية شاملة.		الجهة الرئيسية: إدارة العمليات البرامجية الجهة الداعمة: شعبة سياسات البرامج والتوجيه، وشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، ودائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول	الربع الثالث من عام 2025
2	**التوصية 2: يتعين على قيادة البرنامج ضمان تطبيق الضمانات عبر جميع أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية**	على الرغم من أن لدى **البرنامج** الأدوات اللازمة لدعم نظام الضمانات، فإن التشغيل غير المتسق وغير المنهجي للضمانات قد أضحى وظيفة يشوبها الكثير من أوجه القصور، بما في ذلك محدودية القيادة والرسائل، ومحدودية القدرة التنظيمية لوحدة الضمانات البيئية والاجتماعية، وضعف آليات المساءلة والفجوات في التوجيهات والخبرات التقنية الخاصة بالأنشطة.	الجهة الرئيسية: إدارة العمليات البرامجية	الربع الثاني من عام 2026
	التوصية الفرعية 2-1: يتعين تعزيز نظام الضمانات في **البرنامج** من خلال التدابير التالية: ➢ إنشاء آلية مساءلة تحفز وتضمن تطبيق الضمانات عبر جميع أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية بهدف التخفيف من المخاطر المتعلقة بالسمعة وإتاحة الوصول إلى مصادر تمويل جديدة. ➢ إنشاء عملية تتطلب من مديري الأنشطة ضمان الالتزام بالضمانات ذات الصلة قبل الموافقة على التدخلات. ➢ توضيح كيف وأين يمكن، أو يتعين، استخدام خبرات **البرنامج** الأخرى (مثل تحليل المنظور الجنساني) أثناء عمليات فحص الضمانات.		الجهة الرئيسية: شعبة سياسات البرامج والتوجيه الجهة الداعمة: وحدة دورات البرامج وجودتها، وشعبة الموارد البشرية، ودائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول	الربع الثاني من عام 2026
	التوصية الفرعية 2-2: يتعين على **البرنامج** إنشاء آليات تمنح أولوية أكبر لنظام الضمانات وتصممه خصيصا بحيث يكون أكثر مواءمة مع ولاية **البرنامج** ونموذجه التشغيلي. ويتعين على **البرنامج**، على وجه الخصوص:		الجهة الرئيسية: شعبة سياسات البرامج والتوجيه	الربع الثاني من عام 2026

#	التوصية	الأساس المنطقي	الجهة المسؤولة	الموعد النهائي للإنجاز
	➢ استكشاف ما إذا كان يمكن تطبيق عمليات الضمانات المصممة خصيصا وكيف وفي أي سياقات يمكن تطبيقها: ويجب أن يشمل ذلك عتبات محددة بوضوح لتطبيق أي عمليات مبسطة. ➢ وضع خارطة طريق لتحليل وتحديد المجالات حيث تكون الضمانات ذات جدوى في عمليات الطوارئ التي يقوم بها **البرنامج**. ويجب أن يشمل ذلك تحديد ما إذا كان يتعين تطبيق العتبات – وإذا كان الأمر كذلك، تحديد ماهية هذه العتبات. ويتعين على **البرنامج** النظر في إجراء هذا البحث بالتنسيق مع الجهات الأخرى الفاعلة في المجال الإنساني التي تواجه تحديات مماثلة. وينبغي النظر في مشاركة الجهات المانحة في هذا البحث، بهدف تحسين فهمها للعوائق التي تواجه تطبيق الضمانات أثناء الاستجابات لحالات الطوارئ.		الجهة الداعمة: دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، ودائرة التنسيق في حالات الطوارئ	
3	**التوصية 3: تحسين مدى معالجة نظام الإدارة البيئية للاستدامة البيئية والاجتماعية وتوسيع نطاق تطبيق نظام الإدارة البيئية**	إن نظام الإدارة البيئية منظم بشكل جيد وهو يبيّن أفضل الممارسات ويحقق النتائج. ويمكن البناء على هذه الإنجازات المبكرة من خلال توسيع نطاق نظام الإدارة البيئية بحيث تتم معالجة الاستدامة البيئية والاجتماعية بشكل رسمي وبغية تحسين الاستفادة من تأثير **البرنامج** على نُهج الشركاء إزاء نظم الإدارة البيئية بما يتماشى مع الحصيلة الاستراتيجية 5 **للبرنامج** (زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية).	الجهة الرئيسية: شعبة الخدمات الإدارية الجهة الداعمة: شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، وشعبة سياسات البرامج والتوجيه	الربع الأخير من عام 2026
	التوصية الفرعية 3-1: يتعين فحص وثائق وتوجيهات نظام الإدارة البيئية (بما في ذلك إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية) من أجل تحديد الفرص لإدماج اعتبارات الاستدامة الاجتماعية في تصميم نظام الإدارة البيئية وفي إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية نفسه.		الجهة الرئيسية: شعبة الخدمات الإدارية الجهة الداعمة: دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول	الربع الأخير من عام 2025
	التوصية الفرعية 3-2: يتعين على **البرنامج** وضع بروتوكولات وتوجيهات من أجل العمل مع الشركاء ودعمهم (بما في ذلك أصحاب المرافق التي يستأجرها **البرنامج** والبائعون والحكومات والشركاء المتعاونون) في تطبيق نظام الإدارة البيئية.		الجهة الرئيسية: شعبة الخدمات الإدارية الجهة الداعمة: شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، ودائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول	الربع الأخير من عام 2025
4	**التوصية 4: تعزيز رصد الاستدامة البيئية والاجتماعية على نطاق البرنامج**	لم تسمح عمليات رصد السياسات **للبرنامج** بقياس التقدم المحرز كما أنها لا تولّد أدلة بالعمق اللازم لدعم عملية صنع القرار المتعلقة بهذه السياسة.	الجهة الرئيسية: شعبة سياسات البرامج والتوجيه	الربع الثالث من عام 2025
	التوصية الفرعية 4-1: يتعين إعادة صياغة مؤشر إطار النتائج المؤسسية، "نسبة الاتفاقات الميدانية/مذكرات التفاهم/عقود البناء التي جرى فحصها بغية الكشف عن المخاطر المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية"، بحيث يبيّن جميع اتفاقات إدارة الأنشطة (بما في ذلك الأنشطة التي يديرها **البرنامج** بشكل مباشر). كما يجب أيضا وضع مؤشرات/عمليات نوعية تكميلية بغية تتبع بدء تشغيل الضمانات. وسيستفيد نظام الإدارة البيئية من إعداد تقارير إضافية تركز على التقدم النوعي.		الجهة الرئيسية: شعبة سياسات البرامج والتوجيه الجهة الداعمة: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة التحليل والتخطيط والأداء	الربع الثالث من عام 2025

#	التوصية	الأساس المنطقي	الجهة المسؤولة	الموعد النهائي للإنجاز
	التوصية الفرعية 4-2: يتعين على **البرنامج** إنشاء إطار رصد قادر على قياس عمل **البرنامج** على الاستدامة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك النتائج التي تحققت.		الجهة الرئيسية: شعبة الخدمات الإدارية الجهة الداعمة: شعبة سياسات البرامج والتوجيه، وشعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ، ودائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول، وشعبة التحليل والتخطيط والأداء	الربع الثالث من عام 2025